المحاضرة السادسة:

أسباب الفساد المالي والإداري

يمثّل الفساد المالي والإداري ظاهرة معقدة تنشأ من تفاعل متداخل لمجموعة من العوامل الاقتصادية والإدارية والقانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقيمية، وينعكس بشكل مباشر على كفاءة المؤسسات واستقرار التنمية الشاملة. ويعدّ فهم جذور هذه الظاهرة وتحليل أسبابها خطوة أساسية لتطوير سياسات فعّالة للحد منها. كما أن نجاح جهود مكافحة الفساد يستلزم شراكة متكاملة بين الدولة والمجتمع، تقوم على إرساء مبادئ الشفافية، وتفعيل آليات الرقابة، وتعزيز الثقافة الأخلاقية داخل مختلف القطاعات والمؤسسات.

أولًا: الأسباب القيمية

ترتبط الأسباب القيمية باختلال النظام القيمي لدى الفرد أو الجماعة. فضعف المنظومة الأخلاقية أو غيابها، واستبدالها بقيم منحرفة أو هشة، يؤدي إلى سلوكيات فاسدة. كما أن اختلاف القيم بين المجتمعات، وتباين الأنظمة والإجراءات الرسمية، يمنح مظاهر الفساد طابعا نسبيا يختلف من بيئة إلى أخرى، ويؤثر على الالتزام بالقوانين والسياسات المؤسسية، بحيث تصبح المصلحة الشخصية غالبا أولوية على المصلحة العامة.

ثانيا: الأسباب السياسية

تعد العوامل السياسية من أبرز المحركات للفساد، لا سيما في الدول النامية، وتشمل:

1. عدم الاستقرار السياسي وما يترتب عليه من دكتاتورية وهيمنة على السلطة، ما يزيد من احتمال ممارسة القيادات للفساد.
2. غياب الدستور أو عدم تطبيقه، مما يؤدي إلى تراجع المساءلة وفقدان الحقوق، ويضعف الانتماء الوطني.
3. عسكرة المجتمع أو أدلجته، إذ يفرض الجيش أو حزب عقائدي سلطته بالقوة، فيخشى المواطنون الاعتراض، ما يجعل الممارسات الفاسدة سلوكا عاما.
4. سيطرة الدولة على وسائل الإعلام وتوجيهها بما يخدم مصالح محددة، ما يقلل من الشفافية والمساءلة.
5. ضعف منظمات المجتمع المدني أو غياب دورها الرقابي بسبب الهيمنة العائلية أو القبلية على الأحزاب والنقابات.
6. ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، سواء بسبب تورّط القيادات نفسها أو عدم تفعيل آليات الوقاية وتعزيز النزاهة.
7. تمتع كبار المسؤولين بحصانات قانونية تمنع مساءلتهم أو محاسبتهم، مما يكرّس ثقافة الإفلات من العقاب.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية والثقافية

تتأثر الأجهزة الإدارية بالبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بها، حيث تنعكس قيم المجتمع وسلوكياته على أداء الأفراد والممارسات المؤسسية، ومن أبرز هذه الأسباب:

1. انتشار قيم مشوهة تبرّر ممارسات الفساد استنادا إلى الموروث الشعبي دون وعي نقدي.
2. ترسيخ ثقافة الفساد بحيث تصبح ممارسة يومية في بعض الإدارات، فيتم الاعتياد على الرشوة والمحسوبية.
3. غياب الحراك الاجتماعي والانفتاح الفكري، مما يؤدي إلى الجمود العقلي ورفض التغيير والانغلاق عن التجارب المجتمعية الأخرى.
4. الخوف من الجديد والتمسّك بالماضي، ما يحد من المبادرة ويقيد التفكير النقدي.
5. الزيادة السكانية وشح الموارد، ما يزيد التنافس على المنافع المحدودة ويعزز الممارسات الفاسدة.
6. التمسّك بالقيم القبلية والعشائرية السلبية، التي تشجع الوساطة والمحسوبية وتعيق العدالة في العمل الإداري.
7. التعصب الطائفي والديني، ما يؤدي إلى استبعاد الكفاءات واعتماد معايير غير عادلة في التوظيف والترقيات.
8. انتشار مظاهر الترف والبذخ لدى بعض الفئات، ما يغيّر القيم الاجتماعية ويضعف الانضباط.
9. دور الأعراف والتقاليد الاجتماعية مثل الانتصار للأقارب وحب المظاهر، التي تعزز ممارسات غير عادلة.
10. تأثير الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية في تكوين القيم، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، وهو ما يؤثر مباشرة في ثقافة النزاهة بالمجتمع.

رابعا: الأسباب الاقتصادية

تشكل الظروف الاقتصادية أحد أبرز العوامل التي تهيئ بيئة مناسبة للفساد، ومن أبرزها:

1. تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد وتعطيل آليات السوق، مما يقلّل من المبادرات الفردية ويزيد من فرص استغلال المناصب في منح التراخيص والامتيازات.
2. ضعف نظم الرقابة المالية والاقتصادية، ما يسمح بالتغطية على الممارسات الفاسدة ومنح الحماية لمرتكبيها.
3. احتكار الدولة أو عدد محدود من المؤسسات للقطاعات الاقتصادية، ما يقلل المنافسة ويعزز السلوكيات الاحتكارية الفاسدة.
4. سوء الأوضاع المعيشية للعاملين وضعف نظم التعويضات، ما يحفز بعض الموظفين على استغلال مناصبهم بطرق غير مشروعة.
5. تدني الأجور والتضخم المالي، ما يقلل القدرة الشرائية ويزيد الحاجة إلى مصادر دخل إضافية غير قانونية.
6. محدودية فرص الاستثمار والتسابق على شراء الوظائف أو دفع الرشاوى، ما يزيد من انتشار الفساد.

خامسا: الأسباب الإدارية والتنظيمية

ترتبط هذه الأسباب بضعف التنظيم الداخلي للمؤسسات، وتشمل:

1. غياب ثقافة تنظيمية قوية تعزز الالتزام والأخلاقيات المهنية.
2. تضخم حجم المنظمة، وما يترتب عليه من ترهل إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية مفرطة.
3. ضعف أنظمة الرقابة والمتابعة، مما يسمح بمرور المخالفات دون مساءلة.
4. استغلال العلاقات الشخصية مع القيادات العليا في ارتكاب ممارسات غير قانونية.
5. السرية المفرطة في المؤسسات ذات الموارد الكبيرة، مثل المؤسسات الأمنية والعسكرية، مع غياب الرقابة الشعبية والإعلامية.
6. عدم وضوح الصلاحيات وسوء الهيكل التنظيمي وغياب الوصف الوظيفي، ما يزيد من استغلال السلطة.
7. انتشار البطالة المقنعة، حيث يتقاضى موظفون رواتب دون أداء فعلي. (الوظائف التي لا تتطلب جهدا كاملا أو إنتاجية حقيقية.
8. ضعف الاستقرار الوظيفي، (الشعور بانعدام الأمان في الوظيفة) مما يدفع بعض شاغلي المناصب لاستغلال مناصبهم قبل مغادرتها.
9. ضعف النزاهة في القيادات الإدارية، ما يكرّس الفساد ويجعل مكافحته أكثر صعوبة.

سادسا: الأسباب القانونية والتشريعية

تشكل البيئة القانونية وضعف المنظومة التشريعية عاملا مهما في انتشار الفساد، وتشمل:

1. وجود قوانين تعسفية أو مربكة، ما يدفع الأفراد للتحايل عليها.
2. تغيّر القوانين بشكل متكرر لخدمة مصالح خاصة أو فئات نافذة، ما يحول القانون إلى أداة لتحقيق مكاسب شخصية بدل تنظيم الحقوق.
3. غموض النصوص القانونية وتعدد تأويلاتها، ما يمنح الموظفين سلطة تقديرية قد تستغل لتحقيق مصالح شخصية.
4. ضعف الجهاز القضائي وافتقاده للكفاءات النزيهة، ما يجعله عاجزا عن ملاحقة الفاسدين أو يتحوّل إلى جزء من منظومة الفساد.

ينظر:

حمدي باشا نادية: محاضرات في مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد، مطبوعة بيداغوجية.

إيثار عبود كاظم الفتلي: الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير كربلاء (العراق)

سامية حمريش: الفساد المالي والإداري، أسبابه مظاهره وآليات الوقاية منه، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية.